

المختلفة على نحو يعيننا على استخلاص نظرية البحث اللغوي للدلالة عند القدماء أكثر مما يعيننا عليه بحثها في كتب النحو^(١).

ثم ختم الموضوع بذكر أمثلة أخرى للإشكالات وشرح جوابه عنها. وعاد في آخر فصول هذا النوع ليشير إلى أجوبته عن بعض حالات تعارض القرآن مع الحديث - في ظاهر النص - وبيان حقيقته.

فأهم ما استخلصناه من جهد الزركشي إذن في هذا الموضوع يتمثل في:

١ - التعرف على مسلمات البحث.

٢ - قواعد البحث في الموضوع.

تصنيفان لأنواع المشكل، مرة باعتبار جهة التعارض ومرة أخرى باعتبار سبب الإشكال وكلاهما يغلب عليه التفكير اللغوي سواء في المعالجة (التطبيق) أو في التعليل للإشكالات (التنظير).

ويلاحظ مع ذلك أن الزركشي لم يستوف، في تصنيفه، كل الأنواع الداخلة تحتها لأنه لم يكن يهدف إلى التفصيل في البيان بقدر ما كان يرمي إلى التعريف بالموضوع وما أُلّف فيه.

(١) الأسباب التي ذكرها هي:

الأول: وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى ومثل له بقول الله تعالى: ﴿مَنْ تَرَابٌ﴾ و﴿مَنْ حَمَأٌ مَسْتُونٌ﴾ و﴿مَنْ طِينٌ لَازِبٌ﴾ و﴿مَنْ صَلْصَالٌ كَالْفَخَّارِ﴾ وبيان أن كلا من هذه الأسماء، اسم لمرحلة من مراحل شيء واحد هو التراب. فسبب الإشكال هنا علاقات أو فروق دلالية دقيقة بين مفردات مختلفة.

والثاني: اختلاف الموضوع، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَقَفَّوْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْتُولُونَ﴾ وقوله ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ في تعارضهما الظاهري مع قوله تعالى ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ﴾، والسبب الحقيقي للإشكال هنا هو تعدد دلالة السؤال في كل من المواضع وورود اللفظ بمعنى مختلف، وهذه إحدى المسائل المشتركة بين علم المشكل وعلم الوجوه والنظائر.

والثالث: اختلافهما في جهة الفعل، والخلاف هنا في دلالة الإسناد إلى الله أو إلى الناس، وهذا من بحث علاقة التركيب بالدلالة.

والرابع: اختلافهما في الحقيقة والمجاز، وهو باب كبير من أبواب المشكل وعلاقته وثيقة بعلمي الدلالة من وجهة نظر و البلاغة العربية من وجهة نظر أخرى.

والخامس: بوجهين واعتبارين وهو الجامع للمفترقات، ومثل له بقول الله تعالى: ﴿فَبَصُرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ وقوله ﴿خَاشِعِينَ مِنَ الذَّلِيلِ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾، ومرجعه إلى تحديد دلالة البصر والفرق بينها وبين دلالة الرؤية العينية، كل في سياقه.

ويمثل كل من هذه الأسباب بما ينطبق عليه السبب من إشكالات أخرى، نوعاً من أنواع المشكل إن أردنا تصنيفه تبعاً لطبيعة الإشكال.